الاتجاهات العالمية الحديثة في دراسات تشريعات الإعلام في المجتمعات المعاصرة حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: دراسة تحليلية وتقييمية

نرمين نبيل الأزرق
أستاذ الإعلام المساعد
كلية الإعلام-جامعة القاهرة

ملخص :

تسعى هذه الدراسة إلى تتبع وتوصيف وتحليل الاتجاهات العالمية الحديثة في بحوث تشريعات الإعلام والمقارنة بين إسهامات المدرستين الغربية والعربية في هذا الحقل من حقول الدراسات الاعلامية وتهتم الدراسة في هذا الإطار بتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بين كل من المدرستين وماهية مجالات الاهتمام والمقاربات والمناهج الأكثر استخداما في كل من المدرستين الأكاديميتين وكيف تؤثر الظروف المجتمعية والسياسية وكذلك التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا الاتصال على تلك البحوث ولقد أوضحت الدراسة أن الظروف والعوامل السياسية لها تأثير كبير بالفعل على المشكلات البحثية والاهتمامات البحثية في مجال بحوث تشريعات الاعلام وأوضحت الدراسة كذلك أن هناك فروق ملحوظة بين المدرستين القانونية والاعلامية في إجراء هذه البحوث وأشارت الدراسة إلى عدد من المقترحات والتوصيات بناء على النتائج بهدف تطوير بحوث تشريعات الإعلام التي تعد حقلا مهما من حقول الدراسات الإعلامية.

Abstract :

This study aims at tracing and clarifying the recent trends of media regulations' researches in the western and Arabic academic schools from the beginning of the twenty one century until the mid of the second decade of this century , explaining the main differences and similarities between them and to what extent there is an effect on media regulations' researches according to the entangled socio-political variables in the different societies.

Key words: Media regulation – Recent trends – Arabic and western researches – effects of socio-political variables

الدراسة:

إن مسح التراث العلمي السابق و تقييمه يعد أمرا مهما - بل شديد الأهمية - لأن ذلك يعتبر الأساس الذي يقوم عليه تطوير الحقل العلمي بعد توصيف الدراسات السابقة وتحليل توجهاتها و الإلمام بما لا يزال يشكل نقصا في المعرفة العلمية في المجال وما يستحق أن تبذل فيه المزيد من الجهود البحثية، كما أن ذلك يعتبر فرصة لاستقراء نتائج الدراسات السابقة في الحقل العلمي موضع البحث في ضوء المداخل النظرية والمناهج والأدوات البحثية التي استخدمت من قبل الباحثين وتم الاعتماد عليها فيما أجرى من بحوث بما يسمح بإعادة النظر في جدوى هذه النظريات و المناهج و الأدوات أو على العكس التثبت من قيمتها و أهميتها في ضوء ما أضافته من نتائج للحقل العلمي موضع البحث، ويفيد كذلك مسح التراث العلمي السابق و تفنيده و تقييمه في الإلمام بأولويات المدارس الفكرية المختلفة في الحقل العلمي ذاته و التي يمكن أن تتشابه مع بعضها البعض أو تختلف إما نتيجة التركيز على محاور و قضايا بعينها داخل التخصص أو نتيجة السياق المجتمعي الذي - لا شك - يؤثر في البحث العلمي و ما يثار به من إشكاليات بحثية.

ولقد بدأ الاهتمام في السنوات الأخيرة ،محليا و عالميا، يتزايد بالبحوث المتعلقة بالتحليل من المستوي الثاني و البحوث التي تقارن بين الاتجاهات المختلفة في بحوث الإعلام و الاتصال تبعا لاختلاف المدارس الفكرية الأمر الذي يعكس الحاجة المتزايدة الى مثل هذه النوعية من البحوث لما لها من أهمية –كما سبق و أوضحت الباحثة- و بما يشير في الوقت ذاته الى أن هناك تراكما في مجال بحوث الإعلام و الاتصال يسمح بإجراء مثل هذه النوعية من البحوث المتعمقة التي تعني بالتوصيف و التحليل معا .

و لقد شهدت المدرسة الإعلامية المصرية عددا من الدراسات التي اهتمت بالتحليل من المستوي الثاني وعقد المقارنات بين الاتجاهات المختلفة في بحوث الإعلام و الاتصال، إلا إنها لا تزال قليلة مقارنة بأهمية تلك النوعية من البحوث، ولقد كان من أوائل تلك الدراسات دراسة نادية سالم (1980) حول البحوث الإعلامية في مصر دراسة للكم والكيف و قد اهتمت فيها ببحث دراسات الإعلام حتى سبعينيات القرن العشرين و التي توصلت فيها الى أن وسائل الإعلام المطبوعة هي الأكثر تمثيلا في المشكلات البحثية، كما أجريت دراسة نقدية منها دراسة أميرة العباسي (1986) حول الجوانب المنهجية و الإجرائية

لبحوث الصحافة في مصر والتي أوضحت نتائجها أن بحوث الصحافة – حتى منتصف الثمانينات – لم تتناول مجالات بعينها مثل أخلاقيات الممارسة الصحفية و نظم الملكية إضافة الى عدم وجود رؤية واضحة بشأن الإجراءات المنهجية، ودراسة ليلي عبد المجيد (1986) حول بحوث الصحافة في مصر من 1971-1985 كدراسة تحليلية وتقويمية و التي انتهت الى كثرة استخدام المنهج التاريخي في دراسات الصحافة حتى منتصف الثمانينات وعدم التركيز على الواقع الصحفي بقضاياه المعاصرة.

وفي مرحلة لاحقة مع بدايات القرن الحادي و العشرين أجريت دراسات أخرى في مجال توصيف و تحليل بحوث الإعلام، من ذلك دراسة سامي طايع (2000) حول بحوث الإعلام بين الماضي و الحاضر و التي تناول فيها أهم التطورات التي مرت بها بحوث الإعلام منذ مطلع القرن العشرين و حتى نهاياته و أهم العوامل التي ساعدت على تطورها وتوصلت الدراسة الى حدوث تحول في نظرة الباحثين الى تأثير وسائل الإعلام والاهتمام بها في المدى البعيد و من ذلك الموضوعات الخاصة بالتنشئة الاجتماعية و التأثير على اهتمامات الأفراد ، كما بحث هشام مصباح(2000) في واقع الدراسات الإعلامية المصرية في مجال الوسائل الإليكترونية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين فأوضح أن تحليل بحوث الاتصال يكشف عن كونها مشروع ذي هدف واحد و نادرا ما قد أدت الى تصميم دراسة أخرى بما يسمح بإمكانية التعميم و أوضح أن انخفاض حجم الاهتمام بإجراء دراسات تحلل النتائج السابقة و تمزج بينها يعد أحد أسباب غياب نظريات اتصال لباحثين مصريين.

و في نهاية عام 2011 مع تزايد الوعي بقيمة ما يحققه التراكم المعرفي في المجالات المختلفة في ظل نشأة و نمو ما أطلق عليه اقتصاد المعرفة أقيم بكلية الإعلام بجامعة القاهرة مؤتمرا خاصا حول تطور بحوث الإعلام في مصر قدمت خلاله مراجعات لهذه البحوث من خلال دراسات عدة اهتمت بالتحليل النقدي لبحوث الإعلام في العقود الماضية ، و كان ذلك لحقول علمية متنوعة في مجال الإعلام والاتصال تضمنت عدة مجالات منها الرأي العام والإعلام الدولي والعلاقات العامة والإعلان والاتصال الشخصي والتربية الإعلامية والإعلام الجديد وإدارة المؤسسات الإعلامية والاتصالات التسويقية

وبحوث الاستخدامات والاشباعات وإخراج الصحف و المجلات و علاقة وسائل الإعلام بجماعات نوعية مثل المرأة و الطفل.

و من الأهمية بمكان ، في إطار هذه الدراسة الخاصة بتوصيف و تحليل تطور بحوث تشريعات الإعلام والاتجاهات الحديثة فيها ، الإشارة الى أنه لا يزال هناك فجوة حقيقية بين النتائج العلمية لهذه البحوث وما تقدمه من توصيات و مقترحات من جهة ، و بين ما هو موجود و مطبق بالفعل في الممارسات المهنية في الواقع العملي من جهة أخرى، الأمر الذي يدعو الى العمل على المزيد من البحوث التطبيقية التي تهتم بالربط بين ما يحتاج اليه الواقع و أولوياته و كذلك الى العمل على إقامة مراكز بحثية أو على الأقل مجلات علمية متخصصة تأخذ على عاتقها تجسير تلك الفجوة بين الأكاديميين و المهنيين و بين ما تخلص اليه نتائج البحوث و ما يطبق في الواقع العملي بالممارسات المهنية.

وبشكل عام فإننا ، على الجانب الآخر، نجد أن نتائج المسوح والدراسات تشير إلى أن المدرستين الأكاديميتن الغربيتين ، الأمريكية والأوروبية قد شهدتا منذ مرحلة مبكرة من تاريخيهما ، اهتماما واضحا وملحوظا بحقل دراسات تشريعات الإعلام ، و الذي يرتبط دوما بسياسات الإعلام ، و المسئولية الاجتماعية و الشفافية و الحريات ، وأنهما قد قدمتا في هذا الصدد تراثا هائلا ، و متنوعا من حيث قضاياه وإشكالياته ، ومن حيث مداخله واقترابات البحثية ، ومن حيث أطره النظرية والمنهجية ، وأنهما استطاعتا بلورة هذا المجال أو الحقل المعرفي لكي يكون له تخصصا بحثيا مستقلا ، أنشئت له أقسام مستقلة في كليات ومعاهد الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعدد من الدول الأوروبية ، كما أنشئت له المراكز البحثية المستقلة وخصصت له دوريات وإصدارات ومؤتمرات دولية سنوية منتظمة ، والأهم أن المدرسة الغربية عموما قد استطاعت تفعيل نتائج الكثير من البحوث والدراسات في الواقع العملي والتطبيقي ، من خلال مشروعات بحثية مشتركة ، بين الباحثين أو المراكز البحثية ، وبين المؤسسات الصحفية و الإعلامية الكبرى ، تم من خلالها اختبار وتطبيق نتائج الكثير من الدراسات والأطروحات العلمية بل و من الملاحظ أن دول أمريكا الجنوبية هي الأخرى قد شهدت منذ بدايات الألفية الثالثة تقدما ملحوظا في هذا الحقل البحثي تبعه تطورا تشريعيا ملموسا في تشريعات الإعلام و الاتصال، وهي حقائق تؤكد محدودية حالة التطور والنهوض- على الرغم من التنامي الملحوظ في السنوات

الأخيرة - التي شهدتها الساحة الإعلامية اعتمادا على هذا الحقل من الدراسات الإعلامية في المجتمعات العربية حتى الآن ، في مقابل المدى الواسع الذي أسهمت به المدرسة الأكاديمية الغربية في بلورة هذا التخصص وترسيخ أقدامه و الاستفادة الواقعية التي تحققت للإعلام و للجمهور منه اعتمادا على البحوث و نتائجها، منذ بدايات القرن الماضي ، وحتى الآن .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن ذلك القدر من التطبيق الذي يتم لنتائج ومقترحات الإنتاج العلمي في المدرسة الغربية ، يشير الى الرغبة الحقيقية و من ثم النجاح في تجسير الفجوة بين النظريات والعلم من جهة وبين الجانب التطبيقي و الممارسات من الجهة الأخرى ، و هو ما يميز الى حد كبير البحوث الخاصة بالمدرسة الغربية من حيث كونها تستهدف دراسة إشكاليات و قضايا ملحة في مجتمعها من أجل تحليلها و معرفة أسبابها وبالتالي إيجاد الحلول العملية الفاعلة لها، و كذلك وعي الممارسين بقيمة و أهمية هذا الإنتاج العلمي في رفع مستوي كفاءة الممارسة و من ثم الأداء الإعلامي و من ثم الاهتمام بما يقدمه من نتائج و مقترحات ، و بخاصة في أمريكا و كندا و الدول الاسكندنافية و انجلترا وألمانيا، كما ستوضح الباحثة في نتائج الدراسة التحليلية .

و في الحقيقة فإنه لا يخفى على أحد مدي أهمية بحوث تشريعات الإعلام عموما ، ومدي الحاجة اليها والتي تستمد أهميتها من قيمة وأهمية السياسات و الممارسات الإعلامية التي لا تفيد فقط الممارسين من الإعلاميين في تقديم أفضل منتج إعلامي ولا تفيد فقط المؤسسات الإعلامية في كسب ثقة الجمهور و التأكيد على مصداقيتها ومن ثم ارتفاع مستوي الأداء الإعلامي في البلدان المختلفة ، و إنما هي في حقيقة الأمر تعمل كمرآة للبلد ذاتها و تعكس قدر ما فيها من حرية و من مسئولية ، وبالتالي فإنه ليس مستغربا أن الممارسات والسياسات الإعلامية و الأليات القانونية التي تضبطها والتي تترجم في مجال البحث الأكاديمي الى تشريعات الإعلام أصبحت جزءا لا يتجزأ من صورة أي مجتمع وأحد العوامل الرئيسية في تصنيف مدي تقدم كل دولة.

مراجعة التراث العلمي السابق:-

أجرت الباحثة مسحا للتراث العلمي في مجال دراسات تحليل المستوي الثاني التي اهتمت بمعالجة القضايا و الإشكاليات ذات الصلة بعلوم الإعلام و بمجال تشريعات الإعلام، وأظهر المسح وجود عدة دراسات أساسية في علوم الإعلام في المدارس الأكاديمية الغربية والعربية أيضا، كما أوضحت فيما تقدم ، وعدد من الدراسات في هذا المجال تحديدا، مثل دراسة Stefaan G. Verhulst & Monroe Price (2008) حول "البحوث المقارنة في تشريعات الإعلام وتأثيرها على السياسات "، و أشارت الى أهمية إجراء الدراسات المقارنة والتي تفيد في التوصل إلى نتائج ثرية و أكثر عمقا و بالتالي تسهم بشكل أكثر فاعلية في فهم القضايا المحورية المتصلة بتشريعات الإعلام في البلدان المختلفة و كذلك في معرفة أفضل منظومة تشريعية مطبقة في المناطق المختلفة من العالم، و تفيد كذلك في التعرف على الآليات و الاجراءات المختلفة التي تعتمد عليها الدول من أجل تطبيق القوانين المنظمة للإعلام بها ، ولقد أوضحت الدراسة أن الأهداف الرئيسية للدراسات و البحوث المقارنة في مجال قوانين الإعلام سعت ،في الأغلب الأعم ، نحو دراسة التطور التاريخي للتشريعات في فترات زمنية مختلفة أو لدراسة التشريعات في البلدان المختلفة في إطار مفهوم النسبوية أو الخصوصية الثقافية Cultural relativism أو إجراء الدراسات المقارنة بغرض إصلاح النظام التشريعي Aid to legislators أو بغرض معرفة فوائد الاستخدام التجاري للأنماط المختلفة من وسائل الإعلام في و الاعتماد عليها في التسويق و بالتالي مدى تناسب نسقها التشريعي مع ذلك الاستخدام Commercial uses أو بغرض توسيع الرؤية الدولية أو توحيدها إن أمكن في مجال قوانين الإعلام و الاتصال خاصة بعد العولمة و الملكيات عابرة القارات لوسائل الإعلام و نمو الانترنت و الاستخدامات الدولية المتزايدة بالاعتماد عليه،
كما أوضحت دراسة Brian L.Massey & Tanni Haas (2002) بعد مراجعة 47 دراسة تتصل بصحافة الخدمات أو الصحافة العامة للجمهور بغرض معرفة مدى تأثير هذا النوع من الصحافة أوضحت نتائج الدراسة من واقع كل ما مسحته من دراسات أن الفلسفة التي تعمل وفقا لها ذلك النوع من الصحافة لا يزال لها تأثير محدود في ممارسات و سلوك الصحفيين و كذلك الجمهور ، و يبدو واضحا أن هناك تنوعا بين دراسات التحليل من

المستوى الثاني التي إما تعمل على الدراسات بغرض رصد تطوراتها و الأدوات و المناهج التي تعتمد عليها و تطور النظريات التي تعتمدها أو تختبرها أو تعمل بغرض رصد و تحليل وتقييم جانب ما أو ظاهرة أو قضية و كيف انتهت الدراسات السابقة من تفنيدها وتحليلها و تقييمها.

و قد استفادت الباحثة من نتائج الدراسات السابقة بشكل عام في الإلمام بعدد من الرؤى والتطورات في علوم الإعلام وبحوث الاتصال ، وفي الإلمام بمستجدات هذا الحقل المهم - التشريعات الإعلامية - من حقول المعرفة الإنسانية كما استفادت الباحثة أيضا من نتائج هذه الدراسات السابقة في بلورة المجالات والمحاور الرئيسية لدراستها ، كما استفادت مما قدمته من جهد في رصد أهم الدراسات والبحوث التي قدمها الباحثون المعنيون بهذا المجال، وما توصلت اليه من نتائج .

ولقد اتفقت هذه الدراسات ، وغيرها من الدراسات التي تهتم عموما بإشكاليات التشريعات الإعلامية ، على أن ثمة مجالات فرعية مهمة تنضوي في إطار حقل تشريعات الإعلام ولا يمكن بحال من الأحوال تجاهلها تتمثل في أوضاع حرية الصحافة في النظم والبلاد المختلفة في مقابل الرقابة على المنتج الإعلامي، و الممارسات المهنية التي يقوم بها القائم بالاتصال بالمؤسسات الإعلامية و علاقتها بظروف بيئة العمل الداخلية بشكل خاص والبيئة المجتمعية المحيطة بها بشكل عام ، وأنماط الملكية و تأثيراتها ، وآليات التنظيم القانوني و الأخلاقي للإعلام بما تشتمل عليه من اليات التنظيم المهني الذاتي وغير الذاتي ، وتكنولوجيا الاتصال و المعلومات وما لها من تأثيرات على تشريعات الإعلام بما أثارته و تثيره من قضايا وممارسات وحقوق و واجبات و بالتالي من إشكاليات بحثية جديدة، وكذا السياسات الإعلامية التي توضع و تطبق باختلاف النظم الإعلامية التي تمثل السياقات المجتمعية المختلفة .

موضوع الدراسة وحدودها المعرفية :

يدور موضوع هذه الدراسة حول أهم الاتجاهات العالمية الحديثة في بحوث أخلاقيات الإعلام وتشريعاته في المجتمعات المعاصرة في إطار المدارس الأكاديمية المختلفة وذلك من خلال توصيف أهم الفروع البحثية التي اشتملت عليها بحوث أخلاقيات الإعلام و تشريعاته و تحليل اهتماماتها والأطر النظرية التي اعتمدت عليها والمناهج والأدوات التي

استخدمتها و حدودها البحثية و من ثم تقييم واقعها من أجل طرح رؤية مستقبلية لتطويرها واستكمال جوانب النقص فيها، وكذلك الاستدلال من إجمالي النتائج و حجم المعرفة الذي أتاحته الدراسات على واقع أخلاقيات الإعلام وتشريعاته .

أهمية الدراسة :

تعود أهمية الدراسة الى عدة أسباب منها :-

توفير قاعدة بيانات عن أبرز الدراسات في مجال تشريعات الإعلام وتوصيف كيفية تطورها و رصد أبرز الأدوات و المناهج البحثية المستخدمة في هذا المجال وكذلك النظريات والمداخل التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسات بما يفيد الباحثين لهذا المجال.

وكذلك الوقوف على حجم الإنتاج العلمي في مجال تشريعات الإعلام مقارنة بتنوع اهتماماته في إطار رؤية مقارنة للمدارس الأكاديمية المختلفة في هذا المجال بما يفيد في وضع خريطة بحثية مستقبلية تتضمن طرح رؤى و توجهات بحثية تسد النقص فيما لم يتم دراسته بدلا من التكرار أو التوجه البحثي لفرع بعينه أو جزئية بعينها بشكل مكثف في الوقت الذي تخلو بعض الفروع البحثية من الاهتمام بها - مع أهميتها - .

هذا بالإضافة لما يستفاد به من نتائج الدراسة في إجراء دراسات حديثة بالتعويل على ما انتهت اليه من نتائج تثير بدورها تساؤلات و مشكلات بحثية جديدة.

كما أن مثل هذه المراجعات النقدية لما أنتجته المدارس الإعلامية المختلفة الغربية والعربية و الوقوف على مداخلها و أدواتها و أهم ما خلصت اليه من نتائج يعتبر الخطوة الأولي لبناء نظرية جديدة أو على الأقل صياغة فروض لنظرية جديدة والعمل على التثبت منها من خلال جهد بحثي منظم يأخذ في اعتباره كافة الملاحظات المتصلة بالجهد البحثي السابق.

ولا تقف حدود الاستفادة فقط عند هذا الحد وإنما تمتد ليستفاد من نتائجها وملاحظاتها في تطوير الممارسات المهنية في العمل الإعلامي و آليات التنظيم القانوني للمهنة والسياسات الإعلامية بشكل عام و هي الأمور التي باتت شديدة الأهمية في ظل تنامي أهمية و خطورة دور الإعلام في المجتمع، وبالتالي فإن هذه الدراسة ترتبط أهميتها بالتطوير على مستوي البحوث والتطوير كذلك على المستوي التطبيقي.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، والتي تتمثل فيما يلي:

- رصد وتوصيف وتحليل أهم القضايا والإشكاليات البحثية، ذات الصلة بحقل تشريعات الإعلام، التي حظيت باهتمام المدارس الأكاديمية المختلفة في المجتمعات المعاصرة، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين هذه المدارس وعلاقة ذلك بالسياقات المجتمعية الشاملة.
- رصد وتوصيف السمات المنهجية التي اتسمت بها بحوث تشريعات الإعلام كما تظهرها أهم الاتجاهات البحثية العالمية المعاصرة.
- رصد وتوصيف وتفسير كيفية تطور الإشكاليات المتصلة تشريعات الإعلام و الإنجازات التي تمت في هذا الإطار كما عرضتها أهم نتائج البحوث المعاصرة.
- تقديم رؤية وتصور مستقبلي لأجندة بحثية جديدة في مجال تشريعات الإعلام، تنظم للعمل البحثي في هذا التخصص المهم والحيوي وبما يسهم في النهوض به وتطويره.

الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة:

نوع الدراسة :

تقع هذه الدراسة في إطار نمط الدراسات الوصفية التحليلية ، ومن ثم فإنها لا تتوقف عند حدود وصف الظاهرة المدروسة وعناصرها أي رصد الاتجاهات العالمية الحديثة في بحوث تشريعات الإعلام و توصيف أهم أوجه الشبه و الاختلاف بينها فقط ، إنما تمتد الدراسة لكي تقوم بتحليل هذه الاتجاهات والكشف عن العوامل والمتغيرات المؤثرة فيها ، من خلال دراسة أهم عوامل تشكلها البنيوية والمجتمعية ، في محاولة لكشف كافة الأبعاد الخاصة بالظاهرة والعلاقات المرتبطة بها ، وتفسيرها الأمر الذي يساهم في فهم واقع الظاهرة وتطويره والنهوض به .

المناهج المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على منهج المسح الإعلامي ، وذلك باعتباره المنهج الأكثر ملائمة لهذا النمط من الدراسات الوصفية التحليلية ، إذ يفيد في تحديد عناصر المشكلة وأبعادها ، وسياقاتها المجتمعية المؤثرة في حاضرها ، وصولا الى تحليلها وتفسيرها ،

من خلال مجموعة من الإجراءات المنضبطة التي تحدد كيفية الحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وأسلوب تحليل هذه المعلومات وتصنيفها وتوظيفها ، لفهم الظاهرة والكشف عن أبعادها .

أدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث في جمع بيانات هذه الدراسة ، على أسلوبي التحليل الكمي والكيفي للدراسات والبحوث المنشورة ، اللذين يستندان في الأساس على الاستخلاصات العلمية المنضبطة وفقا لمؤشرات وفئات معلومة ومحددة ، لحركة تطور البحوث واتجاهاتها الحديثة ، من حيث موضوعاتها وقضاياها ، ومقاربة هذه الموضوعات والقضايا وإسهاماتها المعرفية والفكرية وحدودها بالتراث العلمي السابق في التخصص ، وكذلك من خلال استخلاص الجديد الذي قدمته في أطرها النظرية والمنهجية الحاكمة ، لضمان القدرة على الوصول الى بيانات ومعلومات تمكن الباحثة من الخروج بمؤشرات ونتائج تحقق أهداف الدراسة وتجيب على تساؤلاتها و إشكاليتها البحثية .

أساليب التحليل المستخدمة:

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات والمعلومات والنتائج التي تضمنتها الدراسات العربية والأجنبية التي خضعت للتحليل ، على ما يسمي بأسلوب التحليل من المستوي الثاني meta – research analysis، الذي ابتكره روجرز في بداية الثمانينات من القرن الماضي ، واعتبره أحد الأساليب المهمة في تحليل عناصر ومؤشرات نتائج التراكم العلمي في أي حقل من الحقول المعرفية ، مؤكدا أن هذا النمط من التحليل يتعدى ما يعرف بالتصنيف الببليوجرافي للدراسات والتراث العلمي السابق ، الى كونه يمثل رؤية نقدية تقويمية critical Review Assessment، يمكن للباحث من خلالها أن يتعرف على نقاط الضعف والقوة في هذا التراث ،من خلال دراسة مسارات تطوره معرفيا ونظريا ومنهجيا ، ومن خلال التعرف على أولويات الأجندة البحثية وأهم قضاياها وحدودها المعرفية ، يضاف الى ذلك دراسة المتغيرات والعوامل المؤثرة في مسارات هذا التطور ومجالاته ، و هو ما يفيد ليس فقط على المستوى البحثي النظري و إنما يفيد كذلك على المستوى التطبيقي.

مجتمع الدراسة:

يتحدد الإطار الموضوعي لمجتمع هذه الدراسة ، في مجموعة البحوث والدراسات ، سواء المنشورة أو غير المنشورة، باللغة الانجليزية ، ذات الصلة المباشرة بتخصص التشريعات الإعلامية، والتي تعكس مدارس أكاديمية وفكرية متباينة ، وتعبر عن نظم سياسية وإعلامية متعددة ومتنوعة ، بدءا بالإسهامات البحثية والإنتاج العلمي للباحثين بالولايات المتحدة الأمريكية ومرورا ببريطانيا وكندا و غيرها من بحوث المدرسة الغربية، وكذلك إسهامات بعض الباحثين في آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية و أستراليا، والتي استطاعت الباحثة الحصول عليها ، من خلال مسح شامل ومكثف للمكتبة الغربية ، سواء من خلال المكتبات التقليدية ، أو من خلال قواعد البيانات والمعلومات المتاحة على شبكة الانترنت ، وقد بلغت الدراسات ما يقارب مائتي دراسة حديثة ، تم ترجمتها وتحليلها ، ثم قامت الباحثة بتصنيفها وتوزيعها على محاور الدراسة المختلفة وفقا لأهميتها ولارتباطها بالمجال الموضوعي الذي يعكسه كل محور من هذه المحاور مع ملاحظة كذلك ما يفيد التنوع على مستوى المدارس الأكاديمية المختلفة .

الإطار الزمني للدراسة:

ويمتد الإطار الزمني لهذه الدراسة ، ليشمل الفترة الممتدة ما بين عامي (2005 وحتى 2015) أي منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، باعتباره إطارا مناسبا ، يسمح للباحثة برصد متعمق وتوصيف دقيق- يأخذ في اعتباره الحداثة بالنسبة لعنصر الزمن - للاتجاهات العالمية الحديثة في مجال التخصص ، في سياق تطورها عبر الزمن المتوسط ،مع عدم تجاهل تلك الدراسات السابقة على هذه الفترة الزمنية وأخذ عناصرها وسياقاتها و نتائجها في الاعتبار، وبالتالي تتمكن الباحثة من رصد مجالات ومؤشرات وعناصر التطور ، وكذلك من إمكانية الرجوع إلى أكبر قدر ممكن من الدراسات التي تؤدي الى التعرف على مؤشرات هذه الاتجاهات بين المدارس الأكاديمية المختلفة وفي النظم السياسية والإعلامية المتنوعة .

- **نتائج الدراسة التحليلية حول " الاتجاهات العالمية الحديثة في دراسات تشريعات الإعلام في المجتمعات المعاصرة " : رؤية تحليلية نقدية**
- **الاتجاهات العالمية المعاصرة في بحوث تشريعات الإعلام وعلاقتها بحرية التعبير وبسياسات الصحف والسياسات الإعلامية وعلاقة ذلك بالنظم السياسية في المجتمعات المختلفة:**

والحقيقة أن هذا المجال الموضوعي يعد الأقدم إذا قارناه بالشق الآخر الخاص بأخلاقيات العمل الإعلامي ، فلقد سبق البحث في مجال التشريعات البحث في مجال الأخلاقيات سواء في المدرسة الغربية أو في المدرسة العربية ، و لقد كان و لا يزال من المجالات الموضوعية التي تحظى باهتمام الباحثين في مختلف المدارس الأكاديمية ، في المجتمعات المعاصرة ، ليس فقط إذا نظرنا الى المدارس الإعلامية الفكرية العربية و الغربية ، و لكن كذلك بالنظر الى المدرسة القانونية و التي لا شك قدمت إسهامات مهمة فيما يتصل بتشريعات الإعلام و إن كان إنتاجها يختلف من حيث المنهج و الموضوع عما تقدمه المدرسة الإعلامية إلا إنهما معا يكملان بعضهما البعض في هذا المجال المهم، و ستشير الباحثة في سياق العرض لأهم أوجه الشبه و الاختلاف بين كل من المدرستين .

و مما يتضح في كثير من الدراسات أنها تنظر الى تشريعات الإعلام باعتبارها الأساس في تنظيم العمل الإعلامي والرقابة عليه ، وباعتبارها كذلك المرآة التي تعكس فعليا طبيعة النظام السياسي في كل دولة ورؤيته للإعلام و لدوره في المجتمع في الفترات الزمنية المختلفة ولقد شهد مجال بحوث الإعلام تراكما بحثيا وأكاديميا في التشريعات الإعلامية و إن تفوقت المدرسة الغربية سواء الأوروبية أو الأمريكية في تعدد الموضوعات و تنوعها على المدرسة العربية و ستشير الباحثة لذلك – تفصيلا- في سياق عرضها التالي .

مؤشرات وعناصر التطور في الاتجاهات العالمية المعاصرة في بحوث تشريعات الإعلام وعلاقتها بحرية التعبير وبسياسات الصحف و السياسات الإعلامية وعلاقة ذلك بالنظم السياسية في المجتمعات المختلفة:

تشير نتائج تحليل الدراسات الحديثة التي تطرقت إلى قضايا تشريعات الإعلام وعلاقتها بحرية التعبير وبالسياسات الإعلامية، والتي تم إجرائها ونشرها خلال الفترة من 2005 وحتى الآن، إلى ما يلي:-

- معدل الاهتمام بهذا النمط من البحوث يشهد حالة من النمو والتطور على المستويين الكمي والكيفي – وإن كان هناك حاجة حقيقية للمزيد من الجهد البحثي في هذا المجال على مستوى العالم العربي - ، إذ أكدت المؤشرات على تزايد اهتمام الباحثين الذين ينتمون لمجتمعات ونظم سياسية وإعلامية متباينة بدراسة تشريعات الإعلام في إطار علاقتها بالتحولات المجتمعية و النظم السياسية و تأثيرها على حرية التعبير وحرية الإعلام في الدول المختلفة و الأنظمة السياسية المتنوعة .

- هناك اهتمام واضح من الباحثين بتشريعات ملكية الصحف و تقنين تشريعات الإعلام حول العالم لأنماط ملكية الصحف و الشروط و الإجراءات القانونية المرتبطة بنمط الملكية ، وتأثير ذلك على السياسات التحريرية للصحف .

- وكذلك اهتمام ملحوظ ببحث تطور التشريعات لمواجهة تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وكذا ما بات يعرف بصحافة المواطن و مواقع التواصل الاجتماعي و التي حظت باهتمام الباحثين في الفترة الأخيرة وبخاصة في ظل وجود رؤى متعددة تختلف في تقييمها لصحافة المواطن و مواقع التواصل الاجتماعي ومدي الحاجة الى تقييدها أو بالعكس توسيع مستويات حرية التعبير فيها وسط حالة شديدة من الجدل في أغلب المجتمعات لسلبياتها في مقابل إيجابياتها و هو ما انعكس على البحوث و على المقاربات و النظريات والرؤى المقدمة بها .

- كما أن هناك العديد من البحوث العربية و الغربية التي أجريت في السنوات الأربع الأخيرة والتي اهتمت بتوصيف و رصد و تحليل تأثير الحراك في البلاد العربية و ما عرف

بثورات الربيع العربي على المشهد الإعلامي في البلدان العربية و تحديدا على مدى تطور المنظومة التشريعية الخاصة بالصحافة و الإعلام بها .

- كما لم تعد الدراسات الخاصة بتشريعات الإعلام تهتم فقط بالقوانين والمواد والمبادئ الدستورية المختلفة التي توصف و تقنن أوضاع الإعلام على مستوي كل بلد من البلاد المختلفة بل باتت الدراسات ، وبالأخص التي تجريها المدرسة الأكاديمية الغربية ،تهتم من جانب بتأثير هذه التشريعات على حرية التعبير و حرية الإعلام و من جانب آخر برصد تشريعات الإعلام على مستوي الكيانات الدولية الإقليمية و العالمية في إطار رؤية تكاملية أو مقارنة بحيث يتم المقارنة بين تشريعات البلدان المختلفة و درجة تطورها في كل بلد مقارنة بالأخرى.

- **وفيما يلي ستقوم الباحثة باستعراض عدد محدود من النماذج لأحدث هذه الدراسات للتعرف على أهم الاتجاهات الحديثة التي تناولتها، ويليها رؤية تحليلية نقدية لدراسات هذا المجال الموضوعي وما انتهت اليه:**

1- **Monroe E. Price (2015) وتدور الدراسة حول" حرية الرأي والعولمة واستراتيجيات الاتصال الجديدة"** ، و قد سعت هذه الدراسة الى تقديم مراجعة فكرية لمفهوم حرية التعبير في العالم بعد تزايد الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال الجديدة ، و الى أي مدي ساهمت بحق التقنيات الحديثة في تحقيق حرية التعبير والربط في هذا الإطار بين حرية التعبير و الظروف المجتمعية و النظم السياسية والمقارنة في ذلك بين الأنظمة الدولية المختلفة ، و أوضحت الدراسة الحاجة إلى مزيد من التطور التشريعي لمواكبة تلك التطورات بالكيفية التي تضمن منع الفوضى و في الوقت ذاته اقتناص فرصة تزايد مستوى الحريات وتحقيق ديمقراطية الاتصال في العالم كله .

2- **دراسة International Press Institute (2014) و التي تدور حول "قوانين التشهير في بلدان الاتحاد الأوروبي و تأثيرها على حرية الصحافة"** و اعتمدت الدراسة على البحث التحليلي المقارن لقانون التشهير في 28 دولة هم أعضاء الاتحاد الأوروبي مع مقارنة المواد القانونية في كل بلد بالمعايير الدولية لحرية التعبير و الى أي مدى يتسق

معها ،و ذلك بالاعتماد على التحليل الوثائقي لكافة مواد القانون في كل بلد من البلدان محل الدراسة ،و لقد أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من دول الاتحاد الأوروبي تبقي على مواد التشهير الجنائي المتصلة بعقوبة السجن، و أنه لا يزال المسئولون و الشخصيات العامة يتمتعون بدرجة حماية أكبر من الأفراد في الكثير من دول الاتحاد الأوروبي.

3- **(2014) Matt J.Duffy و تهتم الدراسة ببحث "النظام الإعلامي العربي و القيود التشريعية التي تحد من حرية الصحافة فيه وفقا للتشريعات الموجودة بدول مجلس التعاون الخليجي"** و قد سعت الدراسة في هذا الإطار الى تحليل تشريعات الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي و مقارنتها بالنصوص الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية والذي يسهم في توضيح كيفية الموازنة بين تحقيق حرية التعبير من جهة و احترام و حماية الحقوق المختلفة (كالحق في الخصوصية و حماية السمعة) من جهة أخرى، و لقد اعتمدت الدراسة في ذلك على تحليل عدد من المصادر الأولية الرئيسية و كذلك الثانوية، تمثلت المصادر الرئيسية في الدساتير الخاصة بالبلاد العربية محل الدراسة (البحرين- الكويت – عمان - قطر- المملكة العربية السعودية - الإمارات) و قوانين الإعلام و قوانين العقوبات، أما المواد الثانوية التي خضعت للتحليل فتمثلت في التقارير التي تقدمها المنظمات و الروابط الدولية حول أوضاع حرية الصحافة.

و انتهت الدراسة الى عدد من النتائج من أهمها أن تشريعات الإعلام في البلاد العربية محل الدراسة تهتم أكثر ما تهتم بحماية الشرف و السمعة و ذلك أكثر من البلاد الأخرى حول العالم، كما أن القوانين الخاصة بالتشهير و السب و القذف ترتبط في البلاد العربية بالعادات و التقاليد و القيم الخاصة بثقافة هذه البلاد، كما أوضحت نتائج الدراسة أن قوانين الإعلام تفرد مواد كثيرة بهدف حماية النظام الاقتصادي للبلاد محل الدراسة و أن هذه المواد من شأنها التضييق على حرية التعبير و النقد ، وأكدت الدراسة على أهمية التغيير المتدرج للقوانين في هذه البلاد حتى يتحقق إصلاح فعلي، و لابد في هذا الشأن من مراجعة كل من قانون الإعلام و قانون العقوبات.

4- دراسة **Courtney C.Radsch(2014)** و التي تهتم ببحث **"التوجهات العالمية في حرية التعبير و تطوير الإعلام: رؤية إقليمية لأمريكا اللاتينية و الكاريبي"** و استهدفت الدراسة بحث الإشكاليات المتعلقة بحرية التعبير في هذه المنطقة التي تشتمل على 33 دولة ، و استعانت الدراسة في ذلك بمسح التشريعات الموجودة ببلدان هذه المنطقة وكذا عن طريق تحليل الممارسات و السياسات المتبعة مع الصحفيين بتلك البلاد .

و توصلت الدراسة الى أن هناك ارتفاعا ملحوظا في مستوى حرية التعبير في بلدان أمريكا الجنوبية بشكل عام ، و إن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين كل بلد و الأخرى ، كما أوضحت نتائج الدراسة كذلك أن عددا كبيرا من هذه الدول شرع قوانين جديدة لتنظيم الإعلام أعطت فرصة حقيقية لتحقيق التعددية و تقليل فرص تركز وسائل الإعلام في يد فئة قليلة بالمجتمع و ساعد على ذلك نمو الإعلام الإلكتروني و الصحافة الإلكترونية و بخاصة في السنوات العشر الأخيرة ، و مع وجود تلك التطورات الإيجابية إلا أنه – كما أشارت النتائج – لا يزال الوضع سلبيا فيما يتصل بالرقابة الذاتية فالصحفيون أحيانا هم من يخفون المعلومات و لا يقومون بنشرها و ذلك لتخوفاتهم من السلطة أحيانا و من بعض تجار المخدرات و عصابات الجريمة المنظمة في أحيان أخري ، و في هذا الإطار قامت كل من المكسيك و كولومبيا بوضع قوانين جديدة لتأمين عمل الصحفي و حمايته من الإيذاء و من القتل .

5- **Amy Brouillette (2012)** و تدور الدراسة حول **"تقييم قوانين الإعلام المجري وفقا للممارسات و المعايير الأوروبية"** و تأتي هذه الدراسة كنتيجة لخصوصية حالة الإعلام المجري بالنظر الى الدول الأوروبية بشكل عام و تستهدف الدراسة تحديدا تحليل مدى الاتساق بين تنظيم الإعلام المجري من جهة و المبادئ و الممارسات الأوربية من جهة أخرى ، إذ قارنت بين قوانين تنظيم الإعلام في المجر و الأسس القانونية المنظمة للإعلام في أوروبا ودول الاتحاد الأوروبي ، و ذلك بالاعتماد على مسح كافة المبادئ القانونية المنظمة للإعلام في أوروبا و تلك الأسس التي يتم وفقا لها تنظيم الإعلام في المجر.

و انتهت الدراسة الى عدم وجود اتساق بدرجة كبيرة بين القواعد و الأسس التي تنظم الإعلام في المجر من جهة و تلك القوانين و المبادئ العامة المنظمة للإعلام في أوروبا

ودول الاتحاد الأوروبي ، كما أوضحت نتائج الدراسة أيضا وجود تباين في سياسات تنظيم الإعلام بين دول الاتحاد الأوروبي نفسها و أوضحت كذلك وجود عدة أوجه للخلل و القصور في عدد من النظم الأوروبية و التي تؤثر سلبا على حرية الصحافة بما لا يتسق مع المبادئ المعيارية الأوروبية الموضوعة لضمان تحقيق صحافة حرة .

6- دراسة(2011)Jose-Luis Gonzalez و هي حول "**التنظيم الذاتي و التحديات الجديدة في الصحافة دراسة مقارنة بين دول أوروبا**" ، و قد اهتمت هذه الدراسة بالكشف عن النظم و الآليات المختلفة للتنظيم الذاتي لمهنة الصحافة و القواعد والقوانين التي تحكمها في عدد من الدول الأوروبية و هي النمسا و ألمانيا(وسط أوروبا) والدنمارك(شمال أوروبا) و استونيا و بولنده(شرق أوروبا) اسبانيا و فرنسا(جنوب أوروبا) ،و ذلك عن طريق تحليل عدة آليات ترتبط بالتنظيم الذاتي ،و لقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك أوجه قصور في تلك البلاد ، من أهمها عدم وجود مواثيق شرف مهنية خاصة بالصحافة الإلكترونية و كذلك عدم وجود مجالس صحافة لتنظيم الصحافة الإلكترونية على الرغم من أهميتها، إلا أن هناك أيضا تقدما ملحوظا في الاهتمام بأليات التنظيم الذاتي و الالتزام بتطبيقها و لقد ظهر ذلك بوضوح في اتحادات الصحفيين تحديدا، و لكن بشكل أكبر ،كما أوضحت الدراسة، في المؤسسات الصحفية و الصحافة المطبوعة التقليدية عن الصحافة الإلكترونية.

7- دراسة Robert Picard(2011) و التي تدور حول "**رأس المال و السيطرة: تبعات الأنماط المختلفة لملكية الصحف** " ، وقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم النتائج المرتبطة بالتحولات الخاصة بأنماط ملكية الصحف المختلفة ، وتأثير هذه الأنماط من الملكية على أساليب إدارة الصحف وأساليب تنظيمها وسياساتها ، وقد أكد الباحث في دراسته أن هذه الدراسة قد اهتمت بتحليل أوضاع الصحف الخاصة ، private owned newspaper ، ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اتفاق كبير بين الباحثين على أنه لا يوجد ما يسمى بنمط الملكية الأمثل والذي يحظى باتفاق وقبول الجميع ، إذ تشير الدراسات إلى أنه بالرغم من أن نمط ملكية الأفراد وشركات الأشخاص وملكية المشروعات المستقلة غير الهادفة للربح للصحف تؤدي إلى تحقيق مزيد من الاستقلال المهني ، والى كفاءة وجودة المنتج التحريري و الى أداء يتصل

بالمصداقية ، وإلى تطبيق الأساليب الجماعية في الإدارة والمشاركة في رسم السياسات ، إلا أن التحديات والضغوط الاقتصادية ، والمنافسة مع الوسائل المستحدثة تدفع المؤسسات إلى مزيد من التوجه نحو نمط ملكية الاحتكارات والسلاسل ، نتيجة لاعتبارات اقتصادية ، وقد انتهت نتائج الدراسة إلى أن ثمة تيار بدأ يتصاعد بشكل ملحوظ خلال الآونة الأخيرة يدعو القوى المجتمعية والمؤسسات والمشروعات الصحفية ، خاصة المعنية بإصدار الصحف المحلية والصحف المتوسطة والصغرى ، إلى تبنى نمط ملكية العاملين أو نمط ملكية المشروعات غير الهادفة للربح ، وأكدت الدراسة أنه كلما زاد التوجه نحو ضخامة التنظيم وتوسيع قاعدة الملكية كما في المشروعات المملوكة للسلاسل و سمحت التشريعات بذلك كلما زادت السيطرة والمركزية في صناعة القرار وكلما زادت الرقابة والتدخل في الجوانب المهنية على عكس الحال في الصحف المملوكة للأفراد أو المشروعات غير الهادفة للربح و التي تعرف باسم صحف الخدمة العامة أو ، بشكل عام، إعلام الخدمة العامة.

8- **دراسة Terje S.Skjerdal (2010) حول "تبرير الرقابة الذاتية :رؤى من إثيوبيا"**
ولقد استهدفت هذه الدراسة توصيف وتفسير الممارسات الخاصة بالرقابة الذاتية في المؤسسات الإعلامية في أثيوبيا و الصراع بين الرقابة الذاتية من جهة والمهنية من جهة أخرى معتمدة في ذلك على أداة المقابلة المتعمقة مع 61 صحفيا و محررا من أثيوبيا ، ولقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من وجود سياسات إعلامية تبدو أقرب لتطبيق الحريات إلا أن الصحفيين يمارسون قدرا كبيرا ملحوظا من الممارسات التي لا تخلو من الرقابة الذاتية معللين ذلك بأن عليهم مسئولية اجتماعية و واجبات إزاء جمهورهم في ضوء القوانين الموجودة ، و انتهت الدراسة إلى نتيجة مهمة في هذا الصدد و هى أن الخوف من السلطة هو العامل الأساسي وراء تلك الممارسات التي تكبلها الحدود أكثر مما تسمها الحريات و أن درجة الرقابة الذاتية التي يفرضها الصحفيون الأثيوبيون على أنفسهم هي في الحقيقة أقوى من تلك المواد القانونية التي تشكل الحدود القانونية المفروضة على الإعلام و الإعلاميين في أثيوبيا .

9- **دراسة Enrique Armijo (2009) حول "تنظيم ملكية وسائل الإعلام:دراسة مقارنة"**
ولقد استهدفت الدراسة الإجابة على سؤال رئيسي و هو كيف تنظم الدول الغربية

(أمريكا وأوروبا) ملكية وسائل الإعلام فيها مع الإقرار بالتأثير القوي للمالك على توجهات الوسيلة و ما يقدم بها و كيف يمكن و ما هي الحلول التي تقدمها الدول محل الدراسة في حالة حدوث تأثيرات سلبية على الحريات و الديمقراطية إذا أسئ استخدام أنماط الملكية المشرعة وفقا للقانون ، و من خلال تحليل السياسات الإعلامية المتبعة في هذه البلاد و النصوص القانونية أوضحت الدراسة أن الظروف الاقتصادية لها تأثير كبير في تشكيل أنماط الملكية و التي قد تؤدي الى سيطرة الحكومات مباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق توجيه من يمتلك ، كما أن الاحتكارات تؤدي الى القضاء على التعددية و التنوع، و قدمت الدراسة دراسة حالة خاصة بسيطرة سيلفيو بيرلسكوني على وسائل الإعلام و كيف أنه يؤثر في ما تقدمه من موضوعات ،و أشارت إلى بعض الحلول التي تقدمها الدول لتنظيم الملكية مثل النص بالقانون على نسبة معينة للملكية الخاصة كما هو الحال في القانون الالماني 30%و كذلك الإيطالي 30% من إجمالي عدد القنوات التليفزيونية بحيث تضمن عدم السيطرة الكاملة من قبل البعض و تحقق التنوع في مقابل التركيز و الاحتكار .

وباستعراض عناوين وموضوعات هذه الدراسات ، وغيرها من الدراسات التي خضعت للتحليل والفحص ، والتي تم تضمينها في مصادر ومراجع الدراسة ، وتحليل حدودها المعرفية وأطرها النظرية ، والمجتمعات التي ركزت على دراستها ، وأهم القضايا الجديدة التي طرحتها و الأدوات البحثية و المناهج التي اعتمدت عليها، **يتبين للباحثة الملاحظات والنتائج المهمة التالية** :

أولا:- في إطار تتبع الإنتاج الأكاديمي للمدرسة الإعلامية فلقد تم الربط –في الأغلب الأعم- بين التشريعات الإعلامية و عدد من الجوانب التي نوضحها فيما يلي:

- حرية الرأي و التعبير و الإعلام و الاتصال ما بين ضمانات تكفل أو معوقات تمنع تلك الحرية.
- التطورات التي تمت عبر فترات زمنية مختلفة نتيجة لتطور المنظومة المجتمعية و بخاصة الظروف السياسية.
- المواد القانونية الخاصة بالإعلام و أوجه الشبه و الاختلاف بينها في دول العالم بما تمثله من نظم إعلامية مختلفة.

- التطورات التي طرأت على الواقع التشريعي بعد ظهور الإعلام الجديد و نموه.
- الإعلاميون بشكل عام و الصحفيون بشكل خاص و فهمهم أو تقبلهم و درجة رضاهم فيما يتصل بالتشريعات الإعلامية و تأثيرها على ممارساتهم.
- الكيانات الإعلامية بشكل عام و الصحفية بشكل خاص (مثل اتحاد الإذاعة و التليفزيون و نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة و روابط الإعلاميين والمجالس المستقلة للإعلام في النماذج الدولية المختلفة) و تأثير الواقع التشريعي عليها و على أدائها و الأدوار المناطة بها وفقا لواقع كل بلد و تبعا لمعطيات كل فترة زمنية.
- اتسعت دائرة البحث في المدرسة الإعلامية العربية لمقارنة تشريعات الصحافة و مواد الرأي و التعبير في العالم العربي بعدد من التشريعات المتنوعة في الدول المختلفة و أبرزها المملكة المتحدة و أمريكا و فرنسا وكندا و عدد من بلدان شرق أوروبا و تنوعت الدراسات والبحوث التي تمت مراجعتها و لم تقتصر فقط أو تعني فقط بالدراسات الفرنسية في المقام الأول كما هو الحال في المدرسة القانونية العربية.

ثانيا:- أما وفقا للمدرسة القانونية فإنه يتم الربط –في الأغلب الأعم- بين دراسة التشريعات الإعلامية و عدد من الجوانب التي نوضحها فيما يلي:

- الإجراءات القانونية التي يتم الاعتماد عليها لتنفيذ أو تطبيق الأحكام القانونية المختلفة الخاصة بجرائم النشر و مختلف الآليات القانونية لضبط العمل الإعلامي.
- المحاكمات و الآراء الفقهية و القضائية المتصلة بالتشريعات و ما تشتمل عليه من مواد قانونية مختلفة.
- القضاة و المشرعون و المحامون و الأدوار المناطة بهم من أجل وضع القوانين أو تطبيقها أو فهمها و العمل وفقا لمعطياتها.
- الكيانات المتصلة أو المنبثقة عن السلطات الثلاث التشريعية و التنفيذية و القضائية، كمجلس الشعب و مجلس الدولة و غيرها و آليات تطوير التشريعات الإعلامية و ضمانات التطبيق.
- على مستوى المدرسة القانونية العربية حظت القوانين الفرنسية بأكبر نسبة مقارنات ومراجعات ، و جاءت الدراسات و البحوث المتصلة بتشريعات الصحافة و التعبير عن الرأي في فرنسا لتحتل النسبة الأعلى في الدراسات السابقة لدي الباحثين في المدرسة القانونية العربية.

ثالثا:- و من الملاحظ في هذا الصدد أن هناك اختلافا بين المدرستين القانونية والإعلامية في الاهتمامات التي يتم التركيز عليها في كل مدرسة بما يتسق مع طبيعة التخصص ، كما تختلف كذلك الرؤي النظرية التي تحكم البحوث في كل مدرسة و ذلك أيضا وفقا لطبيعة التخصص، و لكن بشكل عام فإن هناك إشكاليتان ترتبطان بالإنتاج العلمي من البحوث والدراسات المختلفة للباحثين في هذا المجال سواء من المدرسة القانونية أو المدرسة الإعلامية أوجزهما فيما يلي:-

الإشكالية الأولى و تتصل بالندرة النسبية لتلك الدراسات التي تهتم بمقارنة قوانين الإعلام في البلاد العربية بمثيلاتها في البلدان المختلفة التي تعكس أنظمة حكم سياسية و نظم مجتمعية مختلفة - دون التركيز فقط على الولايات المتحدة الأمريكية و البلاد الأوروبية - على أهمية ذلك .

الإشكالية الثانية و تتصل بالندرة النسبية كذلك في وصول الإنتاج العلمي البحثي العربي الى العالمية إذ لا تزال كمية البحوث التي تترجم أو تنشر دوليا قليلة قياسا لأهمية العالم العربي و أهمية و ثقل عدد ليس بالقليل من باحثيه و تزايد أعداد الأكاديميين و الباحثين المهتمين به و بالنظام الإعلامي فيه حول العالم و أيضا في مقابل الكم المتزايد للبحوث التي تجري به و أهميتها.

رابعا:- لاحظت الباحثة من خلال نتائج تحليل الدراسات الأجنبية تزايد أعداد الدراسات المهتمة ببحث تشريعات الإعلام في العالم العربي في السنوات الخمس الأخيرة، ذلك أن كم الدراسات الغربية التي تهتم ببحث التشريعات الصحفية و قوانين الإعلام بشكل عام في العالم العربي و ما يرتبط بذلك من إشكاليات مهمة كالرقابة و أوضاع حرية الصحافة و الإعلام قد ازداد بدرجة كبيرة منذ عام 2011 أي بعد قيام العديد من الثورات و الحركات الاحتجاجية و هي الأحداث التي عرفت عالميا باسم "الربيع العربي"، وهو ما يعكس اهتمام العالم الغربي - الى حد كبير و ملاحظ - و باحثيه بالتطورات التي حدثت في العالم العربي و تأثيراتها على سياسات الإعلام و قوانينه و أوضاع حرية الصحافة به.

خامسا:- أوضحت نتائج تحليل الدراسات العربية والأجنبية أن المجتمعات والمؤسسات الصحفية في الدول ونظم الحكم التي يغلب عليها الطابع السلطوي ، تزداد فيها حدة المشكلات التشريعية للمؤسسات الصحفية والإعلامية ، نتيجة لاستمرار تدخل السلطة في تنظيم الصحف وفي توجهاتها وسياستها ، الأمر الذي يترتب عليه وجود حالة من الجمود والتخلف الإداري والتنظيمي ، تسود معظم المؤسسات الصحفية والإعلامية في هذه النظم

، على عكس المؤسسات الصحفية في المجتمعات المتقدمة ، التي تشهد درجات واضحة من النمو والتطور والتحديث .

سادسا:- حظت دراسات التنظيم الذاتي و المؤسسات و الآليات الخاصة بالتنظيم الذاتي باهتمام الباحثين في كل من المدرستين العربية و الغربية ، و إن كان في الأغلب الاهتمام بالتطوير و آليات توسيع قاعدة عمل مؤسسات التنظيم الذاتي هو الغالب في المدرسة الغربية بينما في المدرسة العربية ينصب الاهتمام على التحديات و المشكلات والصعاب الخاصة بهذا النوع من التنظيم و بإمكانات الاستفادة من النماذج المهمة الموجودة في بعض الدول ، و يتسق ذلك مع المنظومة الإعلامية و الظروف المجتمعية التي تختلف بين البلدان العربية و العالم الغربي متمثلا في أوروبا (و بشكل خاص انجلترا والدول الاسكندنافية و ألمانيا) و أمريكا و كندا.

سابعا:- كما يتضح من نتائج تحليل هذه الدراسات أن **قضية ملكية وسائل الاعلام والتشريعات المنظمة لها من أهم القضايا التي شغلت بال الباحثين في العالم كله**، ذلك أن قضية ملكية الصحف Media and press ownershipوظاهرتي الاحتكار و التركيز concentrationالتي شهدتها المجتمعات الغربية ، بزيادة توجه المشروعات الصحفية ، نحو ملكية السلاسل والاحتكارات الكبرى والمشروعات المختلطة conglomerate ، وأساليب السيطرة التي يمارسها الملاك وحملة الأسهم ، من أهم العوامل والمتغيرات التي أسهمت في عمليات التحول الهائل في هياكل المؤسسات الصحفية والإعلامية و سياساتها التحريرية واستقلاليتها، حيث انتهت الدراسات إلى أن تزايد ظاهرة الاحتكارات وملكية السلاسل والمجموعات الصحفية ، وتنامي واتساع أحجامها وهياكلها المؤسسية ، كان من أبرز العوامل التي أسهمت في ضعف استقلالية القرار التحريري بها ، وكذلك في تقييد الصحفيين العاملين فيها و تقييد فرص التعددية و التنوع بالمعنى الفعلي و الحقيقي لهما.

ثامنا:- حظت الإشكالية الخاصة بحبس الصحفيين و القوانين المتصلة بهذه العقوبة وكذلك الإشكالية الخاصة بحماية الصحفيين أثناء عملهم و بخاصة من الإيذاء البدني و الذي قد يصل الى حد القتل و القوانين التي من شأنها تحقيق ذلك باهتمام عدد كبير من الباحثين سواء من المدرسة العربية أو الغربية في الدول الأوروبية ، على تنوعها، وأمريكا و كندا أو كذلك في البحوث التي خرجت من الدول الآسيوية و أيضا من دول أمريكا اللاتينية ، و قامت الدراسات في ذلك إما بمسح الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون

وفقا للتقارير المحلية أو الدولية التي تهتم بتسجيل ذلك و توثيقه أو عبر تطبيق صحيفة الاستقصاء أو المقابلات المتعمقة مع عدد من الصحفيين و الخبراء و الحقوقيين ، و ترى الباحثة في هذا الإطار أنه من الأهمية بمكان إجراء المزيد من الدراسات – و من الممكن أن يكون ذلك عبر فرق بحثية – التي تستهدف تطوير كافة التشريعات المتصلة بحبس الصحفيين و حمايتهم بالشكل الذي يضمن عدم التضييق على حرية الصحافة من جانب و بما يضمن كذلك مساءلة الصحفيين و محاسبتهم في حالة حدوث تجاوزات أو انتهاكات للأطر القانونية المعلنة و المعمول بها .

تاسعا:- حظت القوانين المتصلة بالسب و القذف و التشهير باهتمام كبير جدا في الدراسات الأجنبية الغربية بينما لم تحظ بمثل هذا الاهتمام في الدراسات العربية ، فلقد استهدفت العديد من الدراسات الأجنبية المتصلة بحقل تشريعات الإعلام – سواء كانت مرجعيتها قانونية أو إعلامية – تحليل و تفنيد و مقارنة قوانين السب و القذف والتشهير و بخاصة في كندا و الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي و كذلك في دول أمريكا الجنوبية و تقييمها في ضوء المفاهيم و الحقوق و المسئوليات المتصلة بحرية الرأي و التعبير و النقد المباح والمواد القانونية المتصلة بحماية الأسرار و حرية المعلومات وسر المهنة و المراسلات الخاصة و كذا تأثيراتها على الرأي العام و ردود أفعاله نحوها ، بينما لا تزال هذه الجزئية على مستوى الدراسات العربية تبحث فقط في ضوء ماهية النص التشريعي و اللائحة التنفيذية الخاصة به و ما يتصل به من عقوبات وفقا لقانون العقوبات و علاقة ذلك بالنص الدستوري ، و بالتالي فلا يزال هناك الكثير من الإشكاليات و القضايا ذات الصلة بهذه الجزئية البحثية المهمة التي تحتاج للبحث و التحليل ، من ضمنها على سبيل المثال ، لا الحصر، المنطلقات التشريعية التي تصاغ في ضوئها تلك النصوص القانونية الخاصة بالسب و القذف و التشهير و الاختلافات الجذرية في مفاهيم السب و القذف و التشهير بين العالم العربي و الإسلامي و باقي الدول و علاقتها باحترام الأديان و الأنبياء و التطور التشريعي لهذه النصوص بين دول العالم العربي و بينها و بين الدول الأخرى .

عاشرا:- تشير نتائج تحليل الدراسات الى أن كثير، بل الأغلب الأعم ،من الدراسات التي اهتمت ببحث تشريعات الإعلام في المدرستين الإعلامية و القانونية استخدمت أداة تحليل النص القانوني و هي التي تعتمد على استقراء النص و المضاهاة بين النص القانوني و الدستوري و المقارنة كذلك بين النص القانوني الوطني أو المحلي و بين النص الدولي

الذي يرد في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية أو بين النصوص الدستورية و التشريعية في البلدان المختلفة ، كما أن تحليل الدراسات أثبت أن أداة المقابلة المتعمقة و الاستقصاءات مع الصحفيين و الإعلاميين هما الأداتان الأكثر استخداما في بحوث المدرسة الإعلامية بينما لم يتم التعويل عليهما في إطار بحوث المدرسة القانونية ، و يرجع ذلك – كما سبق وأوضحت الباحثة – الى انشغال المدرسة القانونية بالأمور و الموضوعات ذات الصلة بالنص ذاته و ما يتعلق به من الأمور الفقهية و الإجرائية أكثر من انشغالها بالجانب التطبيقي و ما يرتبط به من مشكلات و تحديات على الساحة الإعلامية.

حادي عشر:- أوضح تحليل الدراسات و اتجاهاتها المعاصرة أن ثمة اهتماما كبيرا وملحوظا ،في العقدين الأخيرين تحديدا ، توجهه بحوث تشريعات الإعلام المنبثقة من المدرسة الغربية بالعملية التعليمية و المناهج المتصلة بتدريس تشريعات الإعلام و بحث مدي تطورها في الكليات و الأقسام و الجامعات المختلفة و مقارنة البرامج التعليمية ببعضها البعض بين الدول المختلفة أو بين الأقسام العلمية و الكليات في البلد نفسها وأهم المفاهيم التي تحتوي عليها و كذا الوسائل التعليمية التي تدرس من خلالها و إدراك الطلاب ووعيهم بالقضايا القانونية و الإشكاليات المتصلة بالتشريعات الإعلامية و قدر ما يتعرضون له من إشكاليات عملية أو مواقف تستدعي منهم القدرة على الربط بين الجانب النظري و الجانب العملي ، و لقد اشتركت الباحثة بالفعل في تقييم أحد الاستبيانات التي صممت من جانب باحثة ألمانية لدراسة مدى تطور أسس تدريس تشريعات الإعلام ومناهجه في بعض البلدان الإفريقية و العربية ، و تري الباحثة أهمية الاتجاه الى مثل هذه النوعية من البحوث سواء بشكل مقارن أو بالتركيز على دراسة حالة لبعض الكيانات العلمية المتقدمة في العالم للاستفادة من ذلك في التطوير و في إعداد جيل من الخريجين ملما بأحدث المفاهيم و واعيا بكل ما يتصل بفلسفة القانون وتشريعات الإعلام و بالتالي تحمل مسئوليته في ضبط الأداء الإعلامي.

خاتمة الدراسة ومناقشة نتائجها العامة:

- لاشك أن أي محاولة لمراجعة و استقراء التراث العلمي السابق ، سواء القديم منه ، أو الاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، بقدر ما تمثل من قيمة حقيقية مضافة للباحث نفسه، فإنها بالقدر ذاته تمثل في الأساس اقترابا علميا وفكريا ، يستهدف الارتقاء بالعلم والمعرفة الإنسانية عامة ، والتخصص الأكاديمي الذي ينتمي اليه الباحث على وجه خاص ، إذ يمثل هذا النمط من الدراسات المهمة إحدى أهم الآليات – كما سبق وأشرت - ، التي يمكن الاستناد اليها في التعرف على ما وصل اليه العلم والمعرفة الإنسانية في كافة المجالات ، وفي الاستفادة منها في تطوير التخصص الأكاديمي والتعرف على حدود ما وصل اليه على المستويات الموضوعية والنظرية والمنهجية بل و تفنيدها وتطويرها و هو الأهم.
- وقد انتهت الباحثة من خلال هذه الدراسة حول الاتجاهات العالمية الحديثة والمعاصرة في بحوث تشريعات الإعلام ، إلى الكثير من النتائج المهمة ، والمؤشرات والملاحظات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفكير في إجراء البحوث في هذا الحقل حول اتجاهات وعناصر التطور التي أصابت هذا الحقل، والتي يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

النتائج و الملاحظات التي ينبغي أخذها في الاعتبار في مجال بحوث أخلاقيات الإعلام وتشريعاته:-

- إن الباحث المدقق فيما يتصل ببحوث تشريعات الإعلام و تلك الدراسات التي استهدفت توصيف أو تحليل تلك التشريعات يجد - و بوضوح- أن هناك إسهامات مهمة في هذا الإطار من المدرستين الإعلامية والقانونية معا، وأنه لا يمكن إغفال أو تجاهل إسهامات المدرسة القانونية في هذا الصدد، و إن كان لكل من المدرستين مداخل و اهتمامات بحثية و أساليب تميزها عن الأخرى وتتسق في ذلك مع طبيعة التخصص نفسه.
- من الواضح أن الإشكالية الخاصة بضرورة احترام الصحافة و وسائل الإعلام للحق في الخصوصية هي إشكالية قديمة جديدة بمعني أنها شكلت جزءا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال تشريعات الإعلام منذ بدايات العمل البحثي فيهما و ظلت تلك

الإشكالية موضعا لتساؤلات الباحثين من أكثر من جانب و وفقا لرؤى و سياقات إعلامية و مجتمعية مختلفة ، و استمرت كذلك حتى اليوم لوجود أبعاد أخرى جديدة أصبحت عاملا مؤثرا فيها ألا و هي صحافة المواطن و نمو و تزايد مواقع التواصل الاجتماعي و ما يتصل بها من مشكلات و ما تثيره من تحديات.

- تؤكد نتائج تحليل الدراسات، وفي إطار مقارنة نتائج ما وصل اليه تراث المدارس الأكاديمية المختلفة في المجتمعات الغربية وغيرها من المجتمعات المتقدمة ، بالتراث العلمي الذي انتهت اليه المدرسة الأكاديمية العربية ، أننا مازلنا نقف في مرحلة لا يمكن أن توصف بالمتقدمة من مراحل التطور الأكاديمي في إطار دراسات هذا الحقل ، صحيح أن ثمة اجتهادات وإرهاصات واضحة تبلورت بالفعل في هذا التخصص وغيره من المجالات ، بما قد يبشر بنوع من الأمل في المستقبل القريب ، إلا أن الواقع يؤكد بما لا يدع مجالا للشك ، أنه لا يزال هناك الكثير و الكثير الذي لم ينجز بعد ، وهي نتيجة تدفعنا إلى ضرورة التوقف أمامها والاستفادة منها في إعادة النظر في الأجندة البحثية للأقسام العلمية ، ولهذا التخصص المهم والحيوي تحديدا، وفتح الباب واسعا أما الباحثين لارتياده ، ولدراسة تجليات هذه الاتجاهات المعاصرة في واقعنا العربي ، من خلال دراسة تأثيرات التكنولوجيا الحديثة على أخلاقيات الصحافة والإعلام عموما والتشريعات و السياسات التي تنظم العمل الإعلامي ، وكذلك من خلال التوسع في دراسة النماذج البديلة لتطوير أوضاع الملكية والتمويل ، ودراسة تجارب إعادة هيكلة المنظومة التشريعية للإعلام و الاليات المتصلة بتنظيمه ،سواء الشعبية أو الحكومية أو المنبثقة من الجماعة المهنية نفسها ،في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تشهدها بعض نظم الحكم المقاربة ، وكيفية الاستفادة منها في واقعنا المعاصر ، وغيرها
- في إطار السعي لتطوير بحوث تشريعات الإعلام تؤكد الباحثة ضرورة الالتفات الى القضايا و التطورات والإشكاليات المختلفة المتصلة بهذا الحقل البحثي في الدول والمناطق التي لم تدرس بعد بشكل مكثف ولم يتم التركيز عليها من ذلك على سبيل المثال البلاد الإفريقية وبلدان جنوب شرق أوروبا والتي تضم ألبانيا و كرواتيا و البوسنة و بلغاريا و كوسوفو و مولدوفا و رومانيا وكذلك الدول الآسيوية المتقدمة مثل سنغافورة و تايلاند و تايوان و هي كلها مناطق و بلدان تحتاج لتأسيس تراكم معرفي

وبحثي عنها وذلك بدلا من إعادة إنتاج البحوث ذاتها التي تهتم ببلدان ومجتمعات محددة وبالتالي تتشابه النتائج بل تتماثل وتتكرر أحيانا .

- يشير واقع الحال إلى أن هناك حاجة إلى بحوث تشكل تصورا للتنظيم المشترك الذي يجمع بين التنظيم الذاتي والتنظيم القانوني وأن يكون ذلك في إطار مشروع متكامل لتطوير صناعة الإعلام والاتصال بحيث يعمل التنظيم القانوني و التنظيم الذاتي باعتبارهما أداتان متكاملتان لحماية الحقوق الاتصالية و لضمان جودة المضمون الإعلامي.
- كما انتهت نتائج ومؤشرات تحليل العديد من البحوث والاتجاهات المعاصرة في دراسات تشريعات الإعلام إلى وجود اتفاق كبير بين باحثي تشريعات الإعلام بضرورة الاهتمام بقضية مستقبل التشريعات المنظمة للإعلام والتحديات و الإشكاليات المرتبطة بذلك وتداعياتها على مستقبل الصحافة و الإعلام، وكذلك دراسة أهمية تأثير الانترنت والتطورات التكنولوجية الراهنة على واقع قوانين العمل الإعلامي وعلى البنى القانونية والتنظيمية له، وعلى القائمين بالاتصال عليه و على المستخدمين له من المواطنين والأفراد غير المحترفين أو المؤهلين للتعامل مع الأخبار و الوثائق و المصادر بشكل يثري الإعلام و لا ينتقص من مصداقيته أو دقته و لا يؤثر سلبا كذلك على المنظومة الأخلاقية التي تعمل تحت مظلتها الممارسات المهنية ، وكيفية تطوير نماذج و بنى ومؤسسات لتحقيق ذلك ، وهي نتائج ومؤشرات تؤكد أن الأجندة البحثية لهذا الحقل من حقول الدراسات الإعلامية تتلائم مع التطورات المعاصرة ومع المستقبل بقوة ، وأنها تعكس أهم التطورات والقضايا البحثية الحديثة والمعاصرة .

- لا بد من الاهتمام بدراسة كافة أشكال الإعلام الجديد و صحافة المواطن و واقع مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف و التركيز على كل ما يتصل بها من إشكاليات لأن واقع الحال يشير الى أنها فرضت الكثير من التحديات و أوجدت المزيد من المشكلات التي يجب الانتباه لها و تقنينها و تنظيمها و لن يتأتى ذلك إلا بجهد دؤوب من قبل الباحثين حتى نتمكن من الاستفادة من إيجابياتها و استخدامها الاستخدام الأفضل والتقليل إلى حد ما من سلبياتها سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع .

- من المهم في إطار تطوير بحوث تشريعات الاعلام الاهتمام بتطوير المناهج التدريسية ذاتها المتصلة به على مستوى العالم العربي و توسيع مساحة هذه المادة زمنيا و كذا من الممكن أن يدرس كل قسم منها على حدة لتحقيق مزيد من الوعى بالمفاهيم المتصلة به ودرجة أكبر من الإلمام بالقضايا و الإشكاليات المتعلقة به ، ثم بعد ذلك العمل على تشجيع الطلاب و الباحثين نحو مزيد من الاهتمام بهذا الحقل البحثي .
- من المهم كذلك في العمل على تطوير التشريعات الإعلامية وما يتصل بها من بحوث نوعية مختلفة أن يشترك عدد من الباحثين بالمدرسة الأكاديمية العربية معا في بحوث جماعية بهدف تحقيق تطوير حقيقي ملموس – قدر المستطاع- على مستوى المكتبة الأكاديمية العربية بشكل عام تستفيد منه القطاعات الإعلامية المختلفة والعاملون في مجال الإعلام والمشرعون في مختلف البلاد العربية.

مصادر الدراسة ومراجعها:

أولا: البحوث والدراسات العربية:

البحوث والدراسات المتصلة بالاتجاهات الحديثة في دراسة تشريعات الإعلام وعلاقتها بسياسات الصحف والسياسات الاعلامية وعلاقة ذلك بالنظم السياسية في المجتمعات المختلفة:

1-أحمد السمان (2015) التجربة الهندية في الضبط المهني والتشريعي، المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون (الاعلام وبناء الدولة)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

2-الطيب بلواضح (2013) حق الرد والتصحيح في جرائم النشر الصحفي وأثره على المسئولية الجنائية في ظل قانون الإعلام الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بالجزائر.

3-إيمان محمد متولي (2008) حرية الصحافة في الكويت وتأثيرها على الممارسات الصحفية، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

4-أحلام باي (2007) معوقات حرية الصحافة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري بالجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

5-أسماء الحيوشي (2007) تأثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.
6-حسن منصور (2010) حرية الصحافة والإعلام في اليمن في ضوء المعايير الدولية لمنظمتي اليونسكو وفريدوم هاوس دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين اليمنيين، المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد السادس، جامعة الملك سعود ص ص 171-222.
7-دعاء الصاوي (2007) القوانين الأساسية وعلاقتها بالحريات-دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
8-رأفت جوهري رمضان (2009) المسئولية الجنائية عن اعمال وسائل الإعلام، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة

ثانيا :مصادر الدراسة باللغة الاجنبية :

1- Amy Brouillette (2012). Hungarian media laws in Europe: An assessment of the consistency of Hungary's media laws with European practices and norms, Center for media and communication studies.
2- Alison Harcourt, Robert G. Picard (2009). Policy, economic and Business challenges of media ownership regulation, Journal of media business studies,6(3), p.p. دراسة باللغة الاجنبية1-17.
3- Courtney C. Radsch (2014). World trends in freedom of expression and media development, UNESCO publishing.
4- Enrique Armijo (2009). Media ownership regulation: A comparative perspective, Georgia Journal of international and comparative law, 37(3), pp.422-467.
5- Gans, H. (2004). Journalism, journalism education, and democracy. *Journalism & Mass Communication Educator*, 59(1), 10-17.
6- International press institute (2014). Europe defamation laws and press freedom, IPI.

7- Jose-Luis Gonzalez (2011). Self-regulation and the new challenges in journalism: Comparative study across European countries, Revista Latina de communication social, pp.426-453.

8- Johnson, Thomas J.& Fahmy, Shahira (2010). When blood becomes cheaper than a bottle of water: How viewers of Aljazeera's English language website judge graphic images of conflict, Media war and conflict, 3(1), p.p.113.

9- Matt J. Duffy (2014). Arab media regulations: Identifying restraints on freedom of the press in the laws of six Arabian Peninsula countries, Berkeley Journal of Middle Eastern and Islamic law,6(2).

10- Monroe E. Price (2015). Free expression, Globalism and the new strategic communication, Cambridge University Press.

11- P. Stang (2015). Regulation of speech and media coverage of corruption: An empirical analysis of the Mexican press. American Journal of political science, 59(1), p.p. 175-193.

12- Robert Picard (2011). Capital and control: consequences of different forms of newspaper ownership, paper presented to media management and economics division, Association for Education in Journalism and Mass Communication conference. AEJMC 2011, available at: www.allacademic.com

13- Richard Ross (2002). "Communications Revolutions and Legal Culture: An Elusive Relationship," Law and Social Inquiry, Vol. 27, No. 3, pp. 637-684.

14- Sakr, Naomi (2010). News, transparency and the effectiveness of reporting from inside Arab dictatorships, The international communication gazette,72(1), p.p. 35-50.

15- Terje S. Skjerdal (2010). Justifying self-censorship: A perspective from Ethiopia, Westminster papers in communication and culture, 7(2), pp.98-121.